



© FabioFormaggio/123RF

عدالة

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة
بين الجنسين والحماية
من العنف؟

يتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم

القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متنسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

جزئياً

تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا

لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادقت قطر على اتفاقية "سيداو" في عام 2009. وقد تم وضع التحفظات التالية على المادة 2(أ)، والمادة 2(9)، والمادة 15(1)، والمادة 15(4)، والمادة 16(1) (أ) و (ج) و (و). وقد أدرجت قطر عدداً من الإعلانات بما في ذلك أن المادة 5 (أ) لا يجب أن تُفهم على أنها تحاول تشجيع النساء على التخلي عن دورهن كأمهات أو التخلي عن دورهن في تربية الأطفال.

الدستور

ينص دستور 2004 على أن الناس متساوون أمام القانون ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين.

قانون الجنسية

الجنسية

لا تتمتع النساء بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال في منح الجنسية لأطفالها أو لزوجها الأجنبي بموجب قانون الجنسية (القانون رقم 38 لعام 2005).

القوانين الجنائية

العنف الأسري

لا يوجد قانون بشأن العنف الأسري في قطر.

الإغتصاب الزوجي

الإغتصاب الزوجي غير مجرم، ولكن نظراً لوجود شرط الطاعة في قانون الأسرة، فإن حالات الإغتصاب الزوجي لا تصل إلى المحاكم.

الإغتصاب (غير الزوج)

يجرم الإغتصاب بموجب المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات. تنطبق عقوبة الإعدام في ظروف مشددة، مثل اغتصاب قاصر من قبل أحد الأقارب.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج

لا يوجد قانون بزواج الضحية من المغتصب في قطر.

الإجهاض للنجايات من الإغتصاب

بموجب قانون العقوبات، يُعد الإجهاض عملاً غير قانوني بوجوه عام إلا إذا كان ذلك ضرورياً لإنقاذ حياة المرأة.

التحرش الجنسي

تجرم التعبيرات والأصوات والإيماءات المهينة للنساء والفتيات بموجب المادة 291 من قانون العقوبات.

جرائم الشرف (العذر المخفف)

المادة ٤٧ من قانون العقوبات تسمح بتخفيف العقوبة لمرتكبي جرائم الشرف.

الزنا

يعد الزنا جريمة بموجب المواد 281 و282 و285 من قانون العقوبات.

ختان الإناث

لا يوجد حظر قانوني على الختان. ومع ذلك، لا يُمارس الختان في قطر.

الإتجار بالأشخاص

اعتمدت قطر قانوناً شاملاً لمكافحة الإتجار في عام 2011. ويتضمن قانون مكافحة الإتجار بالبشر عقوبات تصل إلى السجن 15 سنة، وخدمات حماية لضحايا الإتجار بالبشر.

العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء

يجرم البغاء بموجب المادة 298 من قانون العقوبات.

التوجه الجنسي

يجرم قانون العقوبات ممارسة الجنس بالتراضي خارج إطار الزواج بموجب المواد 281، 282، 285، و298 من قانون العقوبات. المادة ٢٩٦ تجرم البغاء باللواط أو ارتكاب أعمال غير أخلاقية.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج

يحدد قانون الأسرة لعام 2006 الحد الأدنى لسن الزواج بـ 1٨ سنة للذكور و ١٦ سنة للإناث. ويجوز للقضاة الموافقة على الزواج دون هذه الأعمار في حالات استثنائية.

ولاية الرجال على النساء

مطلوب إذن ولي أمر المرأة لإتمام زواجها. وبموجب الولاية، فهناك بعض تدابير الحماية القانونية للنساء. على ولي العروس أن يأخذ موافقتها لإبرام الزواج.

الزواج والطلاق

يطلب قانون الأسرة الزوج بأن ينفق على زوجته. يجب على الزوجة أن تطيع زوجها. للزوج الحرية في تطليق الزوجة. للزوجة الحق في الطلاق لأسباب محددة. كما يمكنها أن تقدم طلب للحصول على الخلع بدون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

تعدد الزوجات

مسموح بتعدد الزوجات في قانون الأسرة.

الوصاية على الأطفال

التياء هم الأوصياء الوحيدون على الأطفال.

حضانة الأطفال

بعد الطلاق أو الانفصال، تحتفظ الأم بحضانة ابنها حتى يبلغ من العمر ١٣ سنة وحتى تبلغ البنت ١٥ سنة.

الميراث

حدد قانون الأسرة قواعد الميراث التي تتبع مبادئ الشريعة. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل

تنص المادة 93 من قانون العمل لعام 2004 على منح المرأة أجراً مساوياً لأجر الرجل عند قيامها بنفس العمل، وتناج لها نفس الفرص للتدريب والترقي.

الفصل من العمل بسبب الحمل

يحظر على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل، بموجب المادة 98 من قانون العمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر

بموجب قانون العمل، يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدتها 50 يوماً، مدفوعة من صاحب العمل. وهذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ ١٤ أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء

ينص قانون العمل على عدم تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الأعمال الشاقة أو الأعمال الضارة بصحتهن أو أخلاقهن أو أعمال أخرى يحددها قرار من الوزير. ويجوز للوزير أيضاً أن يحدد أوقاتاً معينة لعمل النساء، مثلاً في الليل.

عاملات المنازل

لا تتمتع عاملات المنازل بنفس حقوق فئات العمال الآخرين المنصوص عليها في قانون العقوبات. ألغى نظام الكفالة بموجب القانون رقم 21 لعام 2015 واستُبدل بعقود عمل. يحدد القانون رقم ١٥ لعام ٢٠١٧ بشأن العمالة المنزلية الحد الأقصى لساعات العمل والإجازات المدفوعة الأجر وحقوق الصحة والسلامة في مكان العمل.